مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 31، المجلد 11، السنة الثالثة | تموز (يوليو) 2026 | صفر 1448هـ
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي النسب 4.0 الدولية (CC BY 4.0)

# كلمة العدد الحادي والثلاثون

## تحولات القانون والسياسة في العصر الرقمي: تحديات حماية الحقوق وبناء العدالة والاستقرار

**بسم الله الرحمن الرحيم**

يشهد العالم اليوم تحولات متسارعة أعادت صياغة كثير من المفاهيم القانونية والسياسية التقليدية، فلم تعد التشريعات قادرة على الاكتفاء بالاستجابة للوقائع القائمة، بل باتت مطالبة باستشراف المخاطر المستقبلية، ومواكبة التحولات الرقمية، والتفاعل مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تفرض نفسها بوتيرة غير مسبوقة. وفي هذا السياق، يواصل البحث العلمي دوره بوصفه الأداة الأكثر فاعلية في تطوير المنظومة القانونية، وترشيد السياسات العامة، وبناء رؤى علمية تستند إلى التحليل الموضوعي والنقد المنهجي.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، يضم العدد الحادي والثلاثون من مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة مجموعة من الدراسات التي تتكامل، رغم تنوع موضوعاتها، في معالجة سؤال محوري يتمثل في: كيف يمكن للقانون والمؤسسات السياسية أن تحققا التوازن بين حماية الحقوق والحريات من جهة، ومتطلبات الأمن والاستقرار والعدالة من جهة أخرى؟

ويكتسب العدد قيمة علمية خاصة من خلال مشاركة نخبة من الباحثين الذين يجمعون بين الخبرة الأكاديمية والممارسة العملية؛ إذ يضم إسهامات **لعميدة كلية حقوق، وأساتذة جامعات، وقضاة، ومستشارين قانونيين، ومدير عام في السلطة التشريعية، ونائب في البرلمان العراقي، إضافة إلى باحثين متخصصين من لبنان والعراق وموريتانيا**، الأمر الذي يثري الدراسات المنشورة ويمنحها بعداً مقارناً يجمع بين النظرية والتطبيق.

ويفتتح العدد بدراسة حول الوسائل السلمية في معالجة قضايا العنف الأسري، وهي دراسة تنطلق من إشكالية دقيقة تتمثل في العلاقة بين الحماية القانونية والوسائل البديلة لتسوية النزاعات الأسرية. فالسياسات التشريعية الحديثة لم تعد تنظر إلى العقوبة وحدها باعتبارها الوسيلة المثلى لمعالجة هذا النوع من القضايا، بل أصبحت تبحث عن حلول تحقق حماية الضحايا، وتحافظ في الوقت ذاته على استقرار الأسرة متى كان ذلك ممكناً دون الإخلال بالحقوق الأساسية. ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في إعادة تقييم الحدود الفاصلة بين التدخل الجزائي وآليات التسوية السلمية.

وفي الإطار الإجرائي، تعالج دراسة حجية الأحكام القضائية إحدى أكثر المسائل تأثيراً في استقرار النظام القضائي، إذ إن وضوح مفهوم الحجية وضبط آثارها الإجرائية يشكلان ضمانة أساسية للأمن القانوني، ويحولان دون تضارب الأحكام وإهدار الثقة بالقضاء. وتبرز أهمية البحث في الجمع بين التحليل الفقهي والتطبيق القضائي، بما يسهم في تطوير الفكر القانوني المتعلق بأصول المحاكمات.

أما الدراسة المتعلقة بغاية العقوبة، فإنها تتجاوز الإطار التقليدي للقانون الجزائي لتدخل في صميم فلسفة العدالة الجنائية، حيث تعيد طرح التساؤل القديم المتجدد حول ما إذا كانت العقوبة وسيلة لتحقيق العدالة، أم أداة للردع، أم مؤسسة للإصلاح وإعادة التأهيل. وتأتي أهمية هذا البحث في وقت تشهد فيه السياسات العقابية العالمية مراجعات متزايدة تهدف إلى تعزيز العدالة التصالحية والحد من العقوبات السالبة للحرية كلما أمكن ذلك.

Issue 31, Vol 11, Year 3 | July 2026 | Safar 1448 AH
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0)

ويبرز في هذا العدد اهتمام واضح بحماية الحقوق والحريات في البيئة الرقمية، وهو أحد أبرز الاتجاهات القانونية في القرن الحادي والعشرين. فدراسة سرية الاتصالات تؤكد أن التطور التكنولوجي، رغم ما وفره من أدوات فعالة لمكافحة الجريمة، فرض تحديات غير مسبوقة تتعلق بحماية الخصوصية وضمان عدم التوسع في إجراءات المراقبة خارج الضوابط القانونية والقضائية. ويأتي هذا الطرح منسجماً مع الاتجاهات الدستورية والدولية التي تجعل حماية الحياة الخاصة ركناً أساسياً من أركان دولة القانون.

ويكتمل هذا المحور بدراسة حماية الأطفال في العالم الرقمي في ظل تحديات الذكاء الاصطناعي، التي تعكس انتقال البحث القانوني من معالجة الجرائم التقليدية إلى مواجهة المخاطر الناشئة عن التقنيات الذكية، بما في ذلك حماية البيانات الشخصية، والوقاية من الاستغلال الرقمي، وضمان بيئة إلكترونية آمنة للأطفال. وتبرز الدراسة الحاجة إلى تطوير التشريعات الوطنية بما يواكب السرعة الهائلة في تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي.

ومن زاوية أخرى، يلفت البحث المتعلق بحماية حقوق اللاعبين القُصّر الانتباه إلى مجال لا يزال في طور التكوين في الفقه القانوني العربي، وهو المسؤولية القانونية للمؤسسات الرياضية عن توفير الحماية القانونية والاجتماعية للأطفال والناشئين. وتؤكد الدراسة أن الرياضة لم تعد مجرد نشاط تنافسي، بل أصبحت صناعة متكاملة تستوجب منظومة تشريعية تكفل احترام حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الفئات الأكثر عرضة للاستغلال.

وفي ميدان العدالة الجنائية الرقمية، تقدم الدراسة المنشورة باللغة الفرنسية حول مقبولية الدليل الإلكتروني معالجة علمية لقضية أصبحت من أكثر القضايا حضوراً أمام المحاكم الحديثة، إذ لم يعد النقاش يدور حول وجود الدليل الإلكتروني، بل حول شروط مشروعيته وسلامة الحصول عليه وقيمته في الإثبات. ويعكس هذا البحث اتجاهاً عالمياً نحو إعادة بناء قواعد الإثبات بما يتلاءم مع الثورة الرقمية.

ولا يقتصر اهتمام العدد على الدراسات القانونية، بل يمتد إلى العلوم السياسية، حيث يناقش أحد البحوث النزاعات السياسية والأمنية في العراق بعد عام 2017، مقدماً قراءة تحليلية لمسار بناء الدولة وتعزيز المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع. وتبرز الدراسة أن تحقيق الاستقرار لا يقوم على المعالجات الأمنية وحدها، وإنما يحتاج إلى إصلاحات سياسية ومؤسساتية تعزز الثقة بين الدولة والمجتمع.

ويختتم العدد بدراسة حول تعليق العضوية في الاتحاد الإفريقي والانقلابات العسكرية، التي تقدم قراءة في تطور آليات المنظمات الإقليمية في حماية الشرعية الدستورية. وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ضوء التحديات التي شهدتها القارة الإفريقية خلال السنوات الأخيرة، وما رافقها من تساؤلات حول فعالية القانون الدولي الإقليمي في مواجهة الانقلابات العسكرية وتحقيق الاستقرار السياسي.

وتكشف الدراسات المنشورة في هذا العدد عن تطور ملحوظ في اتجاهات البحث العلمي العربي، إذ لم تعد تقتصر على تفسير النصوص القانونية، وإنما أصبحت تتجه نحو تحليل السياسات العامة، واستشراف أثر التكنولوجيا على الحقوق والحريات، وتقييم كفاءة المؤسسات القانونية والسياسية في مواجهة التحولات العالمية. وهو ما يعكس نضجاً متزايداً في الإنتاج العلمي العربي، ووعياً بأهمية البحث متعدد التخصصات في معالجة الإشكاليات المركبة.

وتجدد هيئة تحرير مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة التزامها بنشر الدراسات الأصيلة التي تضيف قيمة معرفية حقيقية، وتسهم في تطوير الفقه القانوني والفكر السياسي، وتعزز الحوار الأكاديمي بين الباحثين في مختلف الدول العربية، إيماناً منها بأن المعرفة العلمية الرصينة تمثل الركيزة الأساسية لتطوير التشريعات، وترسيخ العدالة، وخدمة المجتمع.

والله ولي التوفيق،

رئيس التحرير

البروفيسور برهان الدين الخطيب